

أثر رأس المال المالي في ظل قيود مخاطر السيولة المصرفية وانعكاسها على القرارات الائتمانية

دراسة الاستطلاعية لعينة من المصارف العاملة في محافظة السليمانية البحث المستل من رسالة ماجستير

أ.م.د. رزگار على أحمد

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق
Rizgar.ahmed@univsui.edu.iq

شليز شريف قادر

قسم العلوم المالية و المصرفية، كلية التجارة، جامعة السليمانية، السليمانية، إقليم كوردستان، العراق
Shler.qadir@univsul.edu.iq

الملخص

معلومات البحث

يهدف البحث الى ان المصارف تمتلك قدرات كبيرة على نقل وتحريك الأموال بين مختلف القطاعات بالشكل الذي يمكنه من تقدم وتنمية تلك القطاعات والارتقاء بها، الأمر الذي حفز بعض الحكومات على إعطاء العمل المصرفي أهمية خاصة من خلال مدعمة بالتشريعات والقوانين التي تضمن انسيابية العمل فيه ، وكذلك تنمي ثقة الأفراد به. ولم توجز دراسة أهمية المصارف على الحكومات فقط بل عمل عدد غير رخيص من الباحثين على معرفة الأثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف النشاطات المصرفية على الاقتصاد. فيما اتجه عدد اخر من الباحثين لدراسة اثر مختلف السياسات والاستراتيجيات معتمدة من قبل المصارف على أداء تلك مصرف ، وهو امر كثير الأهمية لأنه لا يمكن تأسيس قطاعا مصرفيا مزدهرا من دون ان تكون لدينا مصارف مزدهرة ، وتضع سياساتها واستراتيجياتها على أسس صحيحة ، الأمر الذي سينعكس حتما على مؤشرات أدائها المختلفة، ويتم توصل البحث الى النتائج تؤثر معدلات ملاءمة رأس المال المصرفي على درجة الأمان المصرفي حيث يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بينهما التي أظهرت الدراسة التحليلية ومن خلال الاستنتاجات تمت توصي الباحثة إلى ضرورة استعمال مؤشرات السلامة المالية والتي تعد من اهم المؤشرات التي تساعد على تحديد مخاطر الائتمان وسعر الفائدة و ضرورة توفر اطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل المصرف، بحيث يغطي كافة المخاطر التي قد يتعرض لها.

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٣/١/٢٠

القبول: ٢٠٢٣/٢/٢٠

النشر: ربيع ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية:

*Capital,
Financial Capital,
Bank liquidity risk,
bank credit, credit
decisions*

Doi:

10.25212/lfu.qzj.9.1.24

1. المقدمة:

يعد موضوع مخاطر السيولة والتي تتدرج تحت المخاطر العامة والتي ترجع لاتجاهات صعود ونزول التي تطرأ على المصارف والاسواق نتيجة لعوامل اقتصادية او اجتماعية او سياسية ، سواء اكانت اسواق موجودات حقيقية ، او الاسواق المالية والتي تتكون بدورها من اسواق النقد، واسواق راس المال بسوقها سوق الاصدار وسوق التداول .

كما تعد مخاطر السيولة احد الموضوعات المهمة في المصارف ، فعندما يكون هناك استعمالا اقتصاديا. لموارد المصارف فان هذا يعني ان ثمة ادارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف اذ تواجه المصارف مشكلة التوفيق بين اهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة ، وهكذا فان نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ باقل مقدار من السيولة، حيث ان السيولة قد تؤثر تأثير مباشر على المصارف التجارية لكونه احد الاعمدة المهمة لتعاملاته، فقد يخسر المصرف عددا منه او عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الاموال في الوقت من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية في الوقت المحدد ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، او يحتفظ بسيولة كافية وهي ايضا مخاطرة على المصرف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة او النقصان.

المبحث الاول : منهجية البحث

1.1 منهجية البحث

1.1.1 مشكلة البحث :

تتسم المشكلة الرئيسية بان هيكل مخاطر السيولة وكيفية تفاديها اصبحت عملية اكثر تحديا فهناك شيء واحد لم يتغير وهو ان المصارف تعمل في بيئة تتسم بتعدد أخطارها.

من خلال المشكلة الرئيسية يمكن تحديد التساؤلات الآتية :

1. هل تعمل إدارة المخاطر على تحديد وتقييم وقياس مخاطر التقلبات الناتجة عن التحركات السلبية في قيمة الأدوات المالية.

2. هل يمكن متابعة أداء المحافظ الاستثمارية وفقا لاحداث التطبيقات المتبعة في مجال التحليل ومن أهمها احتساب المخاطر طبقا للفترة الزمنية.
3. هل يعتمد على ضوابط استثمارية متحفظة ، وذلك في إطار السياسة الاستثمارية المعتمدة

2.1.1 أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث بان ادارة مخاطر السيولة على تحديد وتقييم وقياس مخاطر التقلبات العالمية والمحلية الناتجة عن تحركات سلبية في قيمة الادوات المالية الناتجة عن تغيرات في مستوى او تقلب اسعار الفائدة واسعار صرف العملات الاجنبية والسلع والاسهم والاوراق المالية الاخرى بكل اشكالها. ويتم ذلك حاليا من خلال المتابعة والتحقق من وجود اية انحدار عن المحددات الخاصة بالعناصر التي تؤثر في الاحتياطي النقدي الاجنبي ومراقبتها لقياس اي مخاطر محتملة، للعمل على الحد منها وتقليل اثارها السلبية وذلك من خلال التداول ضمن حدود ومستويات السماح المقررة من لجنة الاستثمارات والمعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي، والتي يتم تطبيقها على كافة المعاملات الاستثمارية من اجل الحد من اية مخاطر مرتبطة بالمعاملات الاستثمارية وعملياتها في مختلف المجالات، وايضا المشاركة وابداء الرأي الفني في السياسات الاستثمارية التي يعتمدها مجلس ادارة المصرف.

3.1.1 أهداف البحث :

1. التأكد من التزام إدارات المصارف المعنية بالإجراءات المعتمدة من قبل اللجان المختصة بالبنك المركزي.
2. المهام الرئيسية للإدارة في تحديد المخاطر المحتملة عن طريق أدوات التحليل المالي المتطورة والقيام بوضع خطة بالاجراءات التصحيحية المناسبة للحد من تلك المخاطر وذلك للتقليل من اي خسائر محتملة.
3. يصبح المصارف على اكمل الاستعداد لاستيعاب أية اضطرابات او ازمات مالية قد تلوح بالأفق وبالتالي تقليل حدتها.
4. الحفاظ على سلامة الاحتياطي النقدي الأجنبي.

4.1.1 فرضية البحث

عملية تحليل المخاطر يؤدي الى زيادة الثقة للذين لديهم خبرة ومؤهلات كافية في مجال المالي والمصرفي والتي تعتبر مهمة كافية في حماية أصول وأرباح المؤسسة .

وينفرد من الفرضية الرئيسية فرضيتين فرعيتين كالآتي :

1. تقييم رأس المال المالي يؤدي الى اتخاذ قرارات رشيدة لمواجهة المخاطر.

2. المخاطرة هي الموقف المرتبط بوجود اختيار معين لتقييم رأس المال المالي بين عدة بدائل مقترحة.

5.1.1 الحدود البحث :

1. الحدود المكانية : تم اختيار عدد من المصارف العاملة في محافظة السليمانية .
2. الحدود الزمانية : اختيار سنتين (2015 – 2016) لتطبيق الجانب العملي وبسبب توفير البيانات في هذين السنتين وعدم وجود تقلبات كبيرة فيهما.

6.1.1 منهجية البحث:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، ذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة ، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ويفسرها ويقيمها أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات.

7.1.1 مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحثة في الجانب النظري تم جمع البيانات على مراجع المختلفة من المصادر العربية والاجنبية من الكتب و المجالات و البحوث والدوريات والرسائل والاطاريح جامعية وأيضاً من خلال مواقع الانترنت ومن ثم جمع البيانات من خلال الاستمارة الاستبيان.

المبحث الثاني : الإطار النظري لمتغيرات البحث

المتغير الاول : تقييم رأس المال المالي (Financial Capital Assessment)

1.2: مفهوم وتعريف رأس المال ورأس المال المالي

1.1.2 مفهوم رأس المال : يعد مفهوم المال أو رأس المال بأنه كل ما يملك من الذهب والفضة ثم اطلق على كل ما يكتنى فالمال لغة ما ملكه من جميع الاشياء. ويعني رأس المال شيئين مختلفين، الأول يعني ملكيتها (Our Property) من السلع والمنازل وأي ممتلكات تملكها المشروعات الاقتصادية، أما المعنى الثاني فهو الموجودات المالية (Financial Asset) مبتدئين بالنقد (Cash) في صورة نقود في أيدينا والموجودات التي تدل على امتلاكنا ثروة (Title Of Wealth) كالأسهم والسندات. (المرسومي، 2017: 28).

اتفق الكثير من الاقتصاديين والماليين على أن رأس المال هو عبارة عن الموجودات الصافية للمصرف وتظم الاستثمارات إضافة إلى المكاسب والأرباح. (الشمري، ونعمة، 2016 : 136)

2.1.2 تعريف رأس المال:

يعرف رأس المال عموماً بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات في أي منشأة، أي إن المفهوم الواسع لرأس المال يشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويسمى حقوق المالكين، ويعرف رأس المال بأنه جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروحا منه المطلوبات. (العبيدي ونوري، 2016 : 188)

كما أن لرأس مال المصارف دوراً هاماً في المحافظة على سلامة وضع المصارف وسلامة النظام المصرفي بشكل عام، حيث أنه يمثل هامش الأمان الذي يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها المصرف. ويتمثل في الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطيات على اعتبار أنها أرباح متولدة عن سنوات سابقة. (صورية، 2020 : 25)

3.1.2 مكونات رأس المال بصورة عامة :

يتكون رأس المال من مجموعتين أو شريحتين هما : (ادم، 2014 : 12)

- أ. الشريحة الأولى : رأس المال الاساسي (Core Capital) وهي حقوق المساهمين ، الاحتياطيات المعلنة والعامة والقانونية، الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة .
- ب. الشريحة الثانية : رأس المال المساند أو التكميلي (Supplementary Capital) وهي احتياطيات غير معلنة، احتياطيات إعادة تقييم الموجودات، احتياطيات مواجه قروض متعثرة، الإقراض متوسط وطويل الأجل من مساهمين والاوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول الى أسهم).

ويتكون رأس مال المصارف التجارية من مجموعة من البنود أو العناصر كالآتي : (محمد، 2021

(41:

- أ. الأسهم العادية : وهي مجموع أنصبة المساهمين في رأس المال المصرف .

- ب. **الإحتياطيات** : وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها المصرف خلال سنوات عمله وتراكمت في صورة. احتياطيات لتشكل ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسة أعماله المصرفية.
- ج. **الأرباح المحتجزة** : وهي عبارة عن الأرباح الصافية والمرحلة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها على الملاك أو المساهمين . وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدرا للتمويل و لزيادة رأس المال في المصارف .

4.1.2 وظائف رأس المال : (الجميل، 2010 : 97)

- أ. يعد راس المال غطاء للخسائر التشغيلية التي يمكن ان يقع فيها المصرف، وذلك لان رأس المال يعد الملجأ النهائي للمؤسسة المالية عند ما تواجه حالات عدم سداد والنكول ولما كان راس المال يشكل نسبة ذات اهمية في هيكل تمويل للمؤسسة المالية والتي يجب ان تقابل الموجودات فان اي تغيير في مردودات يمكن ان تغطيه راس المال.
- ب. يعد راس المال بمثابة باعث للثقة والمصدر لها بين المودعين والمالكين والعراقيين والسلطات النقدية، وبعبكسه يفقد الجميع الثقة بالمؤسسة مما يعني فقدان سمعتها في السوق .
- ج. يعد راس المال مصدر ممول للموجودات الثابتة اللازمة لبدء اعمال المؤسسة المالية.
- ومن الوظائف الهامة التي يؤديها داخل المصرف نذكر منها: (صورية، 2020: 25)

- أ. **حماية أموال المودعين**: تمثل الودائع نسبة مهمة من أصول المصارف التجارية، لذلك فإن وظيفة رأس المال تتمثل في حماية أموال المودعين ضد الخسائر الناتجة عن القروض.
- ب. **الوظيفة التشغيلية** : يوفر بيع الأسهم من طرف المصرف النقود اللازمة لشراء الأجهزة والأصول الأخرى اللازمة لأعماله.
- ج. **الوظيفة التنظيمية** : يعطى رأس المال (تحديدا لأصحابه) مجالاً لعملية الرقابة وتحديد المسؤولية تجاه تنفيذ القوانين والتشريعات والالتزام بها.

5.1.2 مفهوم رأس المال المالي (Financial Capital)

رأس المال المالي هو أموال نقدية وغير نقدية يستثمرها رجال الأعمال في اعمالهم و تذهب الأموال النقدية وغير النقدية التي لا تشارك مؤقتاً في الإنتاج إلى الأعمال التجارية و إنها ضرورية للحصول على السلع الرأسمالية للمنظمات التي لا تستخدم دخلها بالكامل لتلبية الاحتياجات الحالية وتوفر جزءاً من أموالهم من خلال الأسواق المالية، يدخلون الأسر أو المنظمات الأخرى التي تستخدمها لشراء السلع الرأسمالية. (James and Tim Hallett, 2009 : 5).

وهذه مفاهيم للمحافظة على رأس المال من ناحية المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية: (بلال ، 2016 : 2)

أ. الحفاظ على رأس المال المادي .

ب. الحفاظ على رأس المال المالي في وحدات النقدية الاسمية .

ج . الحفاظ على رأس المال المالي في وحدات القدرة الشرائية الثابتة.

1.5.1.2 تعريف رأس المال المالي (Financial capital)

رأس المال المالي هو أي مورد اقتصادي يتم قياسه من حيث المال الذي يستخدمه رواد الأعمال والشركات لشراء ما يحتاجون إليه لصنع منتجاتهم أو لتقديم خدماتهم لقطاع الاقتصاد الذي تعتمد عليه عملياتهم ، أي التجزئة والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. (Yosgimura, 2013: 4) رأس المال المالي هو المال والائتمان وأشكال التمويل الأخرى التي تبني الثروة للأفراد والشركات. (Robert, 2021: 11).

رأس المال المالي هو أرباح داخلية محتجزة ناتجة عن الكيان أو الأموال التي يقدمها المقرضون والمستثمرون للشركات من أجل شراء معدات أو خدمات رأس مالية حقيقية لإنتاج سلع أو خدمات جديدة. (Foster, 2011 : 8).

2.5.1.2 إدارة رأس المال المالي تكمن هذه الوظيفة عادة في قسم إدارة المؤسسة وتعني إدارة التدفقات المالية الخاصة بها. لهذا يجب أن يكون لدى المنظمة سياسة مالية طويلة وقصيرة الأجل، يجب أن يكون تركيزها الرئيسي على جذب التدفقات المالية وتوزيعها بشكل صحيح. (هاروتا، 2021: 18).

3.5.1.2 مصادر رأس المال المالي في التمويل والمحاسبة

يشير مصطلح "رأس المال المالي" إلى القوة الشرائية أو الوسيط الذي يمثل الثروة المالية المدخرة ، عادة في شكل عملة ، والتي تستخدمها الشركات أو رواد الأعمال والأفراد للاستثمار لبدء تطوير عملهم. (Jarmila , 2012: 2)

أهم مصدرين للرأس المال المالي هما : (Jarmila, 2012 : 2)

- أ. الدين : يمثل الدين انتمان من المقرض، المعروف أيضا باسم الدائن، ويتم إنشاؤه عندما يوافق الدائن على إقراض مبلغ من الموجودات للمدين (المقترض). يشمل الدين أي شكل من أشكال الدفع المؤجل للموارد المقدمة قد تكون الموارد المقدمة مالية (مثل منح قرض) أو قد تتكون من السلع او الخدمات (مثل الائتمان الاستهلاكي). (Jarmila, 2012 : 2) .
- ب. حقوق الملكية : يمثل تمويل حقوق الملكية للمشاريع الاستثمارية للشركة زيادة مباشرة في رأس مال الشركة. رأس المال المالي المطلوب لبدء العمل التجاري هو في الأساس حقوق ملكية يساهم بها رائد الأعمال أو المالكين المشاركين للشركة، والتي يتم الحصول عليها. (Jarmila, 2012: 3)

6.1.2 أهمية رأس المال

- يمكن أهمية رأس المال في المصرف فيما يلي : (صورية ، 2020 : 26)
- أ. يعتبر مصدر جيد لتمويل استثمارات المصرف لتشغيله.
 - ب. تغطية وتحمل الخسائر الناتجة عن العمليات التشغيلية.
 - ج. يدعم الثقة من ناحية المقترضين والدائنين.
 - د. يمثل الدرع الحصين للمصرف من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال.
- أما الأهمية أخرى لرأس المال فهي : (سعيد ، 2021 : 6)

1. **المساهمة في توفير أساسيات الإنتاج** : هي من ضرورات وجود رأس المال لدعم الإنتاج، حيث من الصعب بالنسبة لأي منشأة تطبيق الإنتاج دون رأس المال، إذ لا يمكن توفير المواد والمنتجات إلا من خلال استخدام الآلات والأدوات.
2. **دعم زيادة الإنتاجية** : إذ أنه مع زيادة التطورات التكنولوجية أصبح رأس المال وسيلة لإنتاج العديد من السلع حيث ارتبط ارتفاع معدل الإنتاجية مع الاستخدام المستثمر لرأس المال.

3. المشاركة بالتنمية الاقتصادية : هي الأهمية المرتبطة بالدور الاستراتيجي لرأس المال، حيث يمتلك موقعا مركزيا ضمن التنمية الاقتصادية، إذ يعد تراكم رأس المال الجوهر الخاص بتنمية القطاعات الاقتصادية، والذي يحتوى على العديد من رؤوس الأموال مثل السدود والمصانع والجسور والمواني والأعمال الري وغيرها .

7.1.2 أهداف رأس المال

من أهم أهداف رأس المال كالاتي : (الجزء، 2018 : 9)

- أ. توفير الموارد الاقتصادية والأموال اللازمة لبدء النشاط المصرفي والاستثمار وذلك عن طريق الأموال المدفوعة بواسطة المؤسسين وحملة الاسهم.
- ب. يمثل رأس المال في المصارف الحماية والأمان للعملاء ومصدر ثقتهم الأساسي، حيث أن الجانب الأكبر من الأموال التي يحصل عليه المصرف تأتي عن طريق ودائع العملاء.
- ج. يعتبر الغطاء الرئيسي لمواجهة الخسائر والأخطار المتوقعة والمتحملة التي قد يتعرض لها المصارف سواء كانت مخاطر حالية ومستقبلية.
- د. يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط المصارف .

8.1.2 علاقة رأس المال المالي في المصارف

يوجد العلاقة السببية بين المتغيرين، فكما يتبين أن معدل العائد على الموجودات شهد ارتفاعاً تدريجياً خلال الفترة بمعدل نمو بلغ نحو (27 %) خلال هذه الفترة، ليشهد انخفاضاً ملحوظاً في عام (2009) عقب الأزمة المالية العالمية ليبلغ معدل العائد على الموجودات نحو (0.1 %) في ذلك العام، ليرتفع بعد ذلك ويصل إلى نحو (3.1 %) عام (2017) لينخفض في عام (2018) إلى (1.5 %). (عبدالجواد، 2021 : 298)

وكذلك المؤشرات الربحية للأداء المالي للقطاع المصرفي وتتمثل هذه المؤشرات في المقاييس الثلاثة التالية: (عبدالجواد، 2021 : 301)

أ. **معدل العائد على الموجودات (ROA)**: يقاس هذا المؤشر بخارج قسمة صافي الربح بعد ضريبة على إجمالي الموجودات، ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة المصارف في توظيف مواردها في استخدامات تتوافق مع هدف الربح وتحقيق اعتبارات السيولة وتقليل درجة مخاطر توظيف هذه الموارد خاصة مع تطبيق متطلبات لجنة بازل.

ب. **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)** : يقاس هذا المؤشر بخارج قسمة صافي الربح بعد ضريبة على حقوق ملكية، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة ادارة المصارف على تحقيق اهداف مالكيها.

وهناك علاقة مباشرة بين معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية تتحدد خلال المعادلة:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{معدل العائد على الموجودات} \times \text{مضاعف حقوق الملكية}$$

ج. نصيب السهم من صافي الربح (RPS): يقاس هذا المؤشر بخارج قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأسهم، حيث يشير هذا المؤشر إلى نصيب السهم من الأرباح، وبالتالي فإن زيادة نصيب السهم من صافي الربح، خاصة مع الالتزام بالقيود التي تفرضها متطلبات بازل لكفاية رأس المال، تعكس تحسن في الأداء المالي المصرفي وكفاءة المصارف في توظيف مواردها في استخدامات تزيد من أرباحها.

المتغير الثاني: قيود مخاطر السيولة المصرفية

2.2 مفهوم و تعريف وأنواع مخاطر السيولة المصرفية

1.2.2 مفهوم المخاطر

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار في البيئة المصرفية في سبعينات القرن الحالي، فقد كان هذا القطاع يخضع للتنظيم القانوني الشديد، وكانت العمليات المصرفية تقوم أساساً على تجميع الموارد والتسليف، وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة، وكانت الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة القطاع المصرفي والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، ولم توجد الحوافز الدافعة للتغيير والمنافسة. (فلاح، 2018 : 19)

2.2.2 تعريف المخاطر: يعرف المخاطر على أنها وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل الطويلة أو القصيرة. (أنيسة، 2017 : 10) . وعرفت المخاطر على أنها عبارة عن عدم التأكد من حدوث خسارة مالية، وركز هذا التعريف على الربط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحقيقه وهي الخسارة المالية. (دفا، 2016 : 45).

3.2.2 مراحل إدارة المخاطر

لتوضيح مراحل إدارة الخطر لابد من تطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي: (بشرى،

(2020 : 16)

1. تعريف مخاطر: ويقصد بها الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

2. تحليل مخاطر: وهي تصنيف مخاطر والوقوف على مصادرها الاصلية.

3. **تقييم مخاطر:** ويقصد بها تحديد عنصري المخاطر المتمثلين في الأثار التي يحدثها كل خطر واحتمال حدوث جميع الاخطار.
4. **التحكم في المخاطر:** وفيها يتم تحديد الطرق التي تستخدم لتقليل احتمالية الخطر وآثاره.
5. **متابعة دورية:** وتكتمل لاكتشاف اي مصادر خطر جديدة، او فشل تحكم في المخاطر السابقة.

4.2.2 أسباب زيادة المخاطر المصرفية : (غانية، 2015 : 11)

1. زيادة ضغوط تنافسية مما ادى لتشجيع ميل الى مخاطرة لتحقيق اقصى عائد على راس المال مستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في سوق.
2. اتساع اعمال مصارف خارج الميزانية وتحويلها من الاعمال تقليدية الى اسواق المال مما ادى الى تعرضها الى ازمات السيولة، بالاضافة الى مخاطر الاخرى والتضخم وتقلبات الاسعار.
3. تغيرات هيكلية التي شاهدها الاسواق المصرفية والمالية في السنوات الاخيرة، نتيجة التحرر من قيود على حركة رؤوس الاموال و انفتاح الاسواق المحلية.
4. تزايدت مخاطر باشكالها المتنوعة التي تواجه عمل مصارف لتضم العديد من انواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

5.2.2 انواع المخاطر المصرفية

1.5.2.2 التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية :

وفقا لهذا المعيار صنف المخاطر إلى نوعين هما: (نجار، 2014 : 51).

- أ. **المخاطر النظامية أو (العامة) :** تعرف المخاطرة النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات.

- ب. **المخاطر غير النظامية أو (الخاصة) :** وهي المخاطر التي تتعرض لها شركة معينة أو قطاع اقتصادي معين من غير أن ينعكس تأثيرها على باقي الشركات أو القطاعات الاقتصادية وهي تشمل كل من مخاطر : الصناعة، والسيولة، و الإدارة، والرفع التشغيلي، والرفع المالي و هذه المخاطر يمكن تجنبها والتقليل منها من خلال عمليات التنويع . (عثمان، 2013 : 217)
- وبالتالي فالمخاطر الشاملة أو الكلية هي حصيلة جمع المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية وتعرف بأنها التباين الكلي لمعدل العائد على الاستثمار في الاوراق المالية ، أو أي نوع من الاستثمارات الاخرى المخاطر. (الشمري ، 2019 : 23)
- ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي: (نجار ، 2014 : 52)
- المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير النظامية

2.5.2.2 انواع المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف :

1- **المخاطر المالية :** هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا. أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة. وبمعنى اخر أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي. (نجار، 2014 : 52)

2- المخاطر التشغيلية

هي المخاطر الناتجة عن عدم سلامة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية . (بشرى ، 2020 : 11) و بمعنى اخر أن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لمصرف كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية . كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالمصرف أو عدم الاحترامهم لأداب وأخلاقيات المهنة. (نجار، 2014 : 53)

6.2.2 مؤشرات المخاطرة

يمكن تطبيق نسب تقييم الأداء المالي (مؤشرات العائد والمخاطرة) وهذا ما سيتم تطبيقه على المؤسسة من خلال التطرق إلى مؤشرات العائد و المخاطر: (أنيسة، 2017، 42)

1.6.2.2 مؤشرات العائد

يتم قياس ربحية المؤسسة من خلال حساب العائد على الملكية والعائد على الموجودات حيث يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من اكثر المقاييس اهمية لأيتأثر بأداء المؤسسة، فيما يتعلق بفئات العائد على الموجودات ومؤشر على مدى كفاءة ومقدرة المؤسسة على تعظيم ثروة الملاك .

1. معدل العائد على حقوق الملكية

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية من المؤشرات الهامة لأنه يبين العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق الملكية فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا على أداء المؤسسة .

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي ربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية

2. هامش صافي الربح

يدل هامش الربح على اجمالي نسبة الربح بعد الفوائد والضريبة ويبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح نتيجة للمبيعات.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

المبيعات

2.6.2.2 مؤشرات المخاطرة

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد وعليه تختلف ربحية المؤسسة الاقتصادية باختلاف مخاطر تشكيلية استثمارية ومخاطر عملياته. (أنيسة، 2017 : 47)

1. نسبة السيولة

تقيس نسبة السيولة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير يعرض المؤسسة للخطر.

الموجودات المتداولة

نسبة السيولة المتداولة = -----

المطلوبات المتداولة

الموجودات المتداولة - المخزون

نسبة السيولة السريعة = -----

المطلوبات المتداولة

2. مخاطر رأس المال

تشير مخاطر رأس المال إلى درجة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وهي تقيس مدى كفاءة رأس المال المملوك. (أنيسة ، 2017 : 50)

اجمالي حقوق المساهمين

مخاطر رأس المال = -----

اجمالي الموجودات

1.7.2.2 أهمية السيولة المصرفية في المصارف

1.7.2.3 مفهوم السيولة

يعبر السيولة المصرفية على انه قدرة المصرف على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل اي اصل من الاصول الى نقد سائل وبسرعة وباقل تكاليف حيث تستخدم هذه النقود في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم ائتمان في صورة قروض وسلفيات لخدمة مجتمع. (عبدالقادر و عبدالحميد، 2020 : 227)

كما يعبر عن قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تاخير. او هي مدى توافر اصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تاخير، فهي اذا ذات متغيرين اساسيين: اصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون. (صونيا، 2015 : 3).

2.7.2.2 تعريف السيولة

يعرف السيولة بأنها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق أو عند الطلب وتمثل السيولة النقد وشبه النقد والموجودات التي يمكن ان تتحول لنقد بسرعة وايضا ما يمكن ان توفره الإدارة من نقد عبر القروض والائتمانات قصيرة الاجل. (الجميل ، 2010 : 104) أما السيولة المصرفية فيعرف بأنها وجود سيولة نقدية تحت تصرف المصرف أو موجودات مالية أخرى قابلة للتحويل الى نقد بسرعة (إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة الأصل) وبدون خسائر. (كلاش ونايلي، 2021 : 616)

3.7.2.2 مصادر السيولة والعوامل المؤثر فيها

تتمثل هذه المصادر فيما يلي : (بركاني، 2016 : 29)

- تشكل القروض وأقساط القروض المدينة والفوائد والعمولات وكذلك سحب المصرف من ودائعه لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيطاً من مصادر سيولة المصرف.
- بيع الأوراق المالية التي يمتلكها المصرف لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول المصارف في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.
- تنمية الودائع (استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإيداع ان امكن قانونياً، الاقتراض من البنك المركزي ومصارف أخرى.

4.7.2.2 مكونات السيولة المصرفية هما : (عبدالقادر، وعبدالحמיד، 2020 : 228)

- السيولة الحاضرة : مجموع ما يمتلكه المصرف من النقد بالعملة المحلية أو الأجنبية بالإضافة إلى الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي).
- السيولة شبه النقدية : عبارة عن الموجودات التي يمتلكها المصرف ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة وقت سريع وتكلفة قليلة (السندات الحكومية، والأوراق التجارية المخصوصة) الكمبيالات والسندات لأمر).

5.7.2.2 أبعاد السيولة

للسيولة ثلاث ابعاد هي ما يلي : (خفاجي ، 2019 : 69)

- الوقت : هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات الى نقد.
- المخاطرة : وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود او تقصير او اهمال المصدر او المنتج بطريقة يؤدي الى التسبب بخسائر كبيرة للمصرف .
- التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يلزم من حضورها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

6.7.2.2 أنواع السيولة

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي : (صونيا ، 2015 : 11)

- أ. **السيولة القانونية** : تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في المصارف عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي بنسبة قانونية للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية والا تعرضت لعقوبات مالية اذا ما انخفضت تلك نسبة عما هو مقرر.
- د. **السيولة الإضافية** : تخص المصارف التجارية على التوفير بنسبة من السيولة اعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوضيف تدر عليها عائداً عالياً وتبلغ نسبة السيولة الاضافية عند المصارف ما يقرب من (30 %) في المتوسط .
- ب. **السيولة الاحتياطية** : وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا المصرف للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة.

7.7.2.2 أهداف السيولة : (عمر ، وآخرون : 2017 ، 5)

- من أهم اهداف السيولة هي ما يلي :
- أ. تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف .
 - ب. تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل .
 - ج. تحديد انحرافات الأداء عن المخطط وتشخيص ومعالجة أسبابها .
 - د. الاستفادة من نتائج التحليل لعدد قوائم التدفقات النقدية والخطط المستقبلية .
 - هـ. التنبؤ باحتمال الفشل الذي يواجه المصرف .

8.7.2.2 أهمية السيولة في المصارف التجارية:

تظهر أهمية السيولة فيما يلي : (بركاني ، 2016 : 28)

- أ. أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والادارة وكذا المحللين.
- ب. أنها تظهر المصرف امام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الابقاء بالتزاماته تجاه جميع الافراد.
- ج. تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات الملتزم بها.
- د. وجود السيولة يحمي المصرف من الاضطرار الى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي.

9.7.2.2 مخاطر السيولة المصرفية

أن المنافسة الشديدة وعدم قدرة المصرف على التنبؤ الظروف الاقتصادية مقابل تعهد المصرف للمساهمين بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، وللمودعين بإعادة رؤوس اموالهم المودعة في أي مدة يحتم على المصارف مضاعفة الجهود لتحقيق التوازن بين المخاطرة وإرضاء المودعين والمساهمين بإعتبارهم مصادر رئيسة تمد المصارف بالأموال المطلوبة فأحدى المخاطر التي تؤدي إلى خسائر مباشرة للمصارف هي مخاطرة السيولة . (Hoseininssaab et. Al.,2012: 5467)
تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان بالنسبة لأي مصرف، لذلك تسعى المصارف في مختلف دول العالم الى ضمان كفايتها لتغطية التزاماتها بشكل فعال وملئم، وستعرض فيما يلي إلى مفهوم السيولة في المصارف وأهم المؤشرات التي تستخدمها هذه الأخيرة لقياس مدى كفايتها لديها. (مریم، 2016 : 216)
لدى عرفت مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المادية بشكل فوري خلال مدة زمنية محددة. (Drehmann & Nikolaou, 2010: 4)

إذ يعرف السيولة المصرفية بأنها عبارة عن قدرة المصرف على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات . ويعتبر مستوى السيولة لدى المصرف مناسباً إذا ما توفرت القدرة التمويلية لديه، وبكلفة سوقية مناسبة، لتمويل موجوداته ونموها بالإضافة الى مواجهة الانخفاض المتوقع او غير المتوقع في المطلوبات. (بركاني ، 2016 : 25)

كما أنها نوع من المخاطر المالية التي تظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري وبشكل مفاجئ مما يضطر إدارة المصرف الى بيع بعض أصول المصرف خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة. (علي، 2013 : 352) .

10.7.2.2 مؤشرات مخاطر السيولة : (حمد ، 2017 : 408)

ا. اذ تلمع ارتفاع نسبة تالية الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الارصدة النقدية سواء كانت في الصندوق او لدى المصارف والتي يواجه المصرف التزاماته المختلفة.
النقد والارصدة لدى المصارف

مخاطر السيولة = -----

اجمالي الموجودات

ب. يلمع ارتفاع المؤشر التالي الى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند الحاجة الى السيولة على صعيد اخر ان زيادة نسبة القروض الى الودائع تؤثر حاجة المصرف الى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقراض الجديدة .

اجمالي القروض

----- = مخاطر السيولة

اجمالي الودائع

المتغير الثالث : اتخاذ القرارات الائتمانية

3.2 مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي

1.3.2 مفهوم الائتمان المصرفي

إن كلمة (CREDIT) الإنجليزية أصلها كلمة لاتينية (CREDO) هي تركيب لاصطلاحين:

(رابع، 2020: 4)

أ. (Cre) إن كلمة ويعني باللغة السنسكريتية ثقة.

ب. (do) ويفهم باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح (اضع الثقة) ، كما أن كلمة (Credit) تعادلها عدة معاني في العمل المصرفي وهي (ائتمان، اعتماد، تسليف، قرض) وهي كلمة مخصصة للعمليات المالية، تجمع مباشرة بين هيئة مالية ومقترض، فالقرض فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت . اي انه عملية مبادلة قيمة حاضرة بقيمة مستقبلية. (رابع، 2020: 4)

الائتمان المصرفي وهي القروض التي تمنحها المصارف لعملائها من الافراد او المؤسسات او المصارف الاخرى ويحمل هذا الاستثمار من جانب المصارف في طياته مخاطرة عدم قيام هؤلاء المقترضين بسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد للمقرض وهو المصرف. (داود، 2012 : 30)

2.3.2 تعريف الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان على انه الالتزام جهة لجهة اخرى بالاقتراض ، ويراد به ان يقوم الدائن بمنح المدين ارجاء من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة القرض ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بمختلف انواعها. (الزهراء، 2014 : 4)

3.3.2 أهمية الائتمان المصرفي

تتجلى أهمية الائتمان لكل من المصرف والاقتصاد المحلي والمستثمر. (عبدالهادي ، 2016 : 9)

1. بالنسبة للمصرف : تأتي أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمصارف التجارية من دوره في تحقيق أهداف تلك المصارف من حيث الأرباح والعوائد ، حيث تعتبر القروض المصرفية المصدر الاساسي التي تركز عليه المصارف للحصول على ايراداتها وذلك في شكل معدل الفائدة والأرباح الأخرى، وبما أن الائتمان يشكل نفسه الأكبر من أصول المصرف وبالتالي فان جودته تشكل المعيار الأساسي للجدارة الائتمانية للمصرف نفسه ايضا. (عبدالهادي ، 2016 : 9)

2. **بالنسبة للاقتصاد المحلي :** إن للائتمان المصرفي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي و تسهيل نقل رؤوس الاموال إلى الوحدات الأكثر كفاءة وفعالية في استخدامه ، وكذلك المساهمة في تمويل التجارة الدولية سواء من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

3. **بالنسبة للمقترضين (أفراد أو شركات) :** الكسب على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية العجز المالي الذي قد يشل حركة نشاطه، فهو هكذا يبدا المجال امام حركة الانتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن للوحدات الاقتصادية من تحقيق اهدافها والاستمرارية في ممارسة اعمالها. (زهرة، 2017 : 25)

4.3.2 العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني للمصرف وهي: (العبيدي والمسلموي، 2020 : 14)

1.4.3.2 **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل العوامل: شخصية ، راس المال ، وقدرته على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته ، الضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، لها دور مؤثر في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها التي يمكن ان يتعرض لها المصرف عند منحه الائتمان لهذا العميل .

2.4.3.2 العوامل الخاصة بالمصرف وهي :

- أ. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف عند منح الائتمان ومدى قدرته على توظيفها .
- ب. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في قراراته الائتمانية ويعمل ضمن اطارها ، اي (منح ائتمان معين او عدم منحه).
- ج. أهداف المصرف العامة التي يسعى إلى تحقيقها خلال المرحلة القادمة .
- د. ما يمتلكه المصرف من القدرات ولا سيما الطاقات البشرية المؤهلة والمدرّبة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي ، وكذلك التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه من تجهيزات الكترونية حديثة .

3.4.3.2 العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني وهي :-

- أ. الغرض من التسهيل .
- ب. المدة الزمنية التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ، ومدى تناسب إمكانياته على الوفاء في تاريخ السداد .
- ج. تحديد المصدر الذي سيقوم العميل بسداد القرض منه .
- د. طريقة سداد متبعية ، دفعة واحدة في نهاية الفترة ، ام على شكل أقساط دورية ، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل وحجم ايراداته وتدفقاته الداخلة .
- هـ. مدى توافق نوع التسهيل المطلوب مع السياسة العامة للاقراض في المصرف .
- و. مبلغ الائتمان او التسهيل ، اذ كلما زاد المبلغ كان المصرف احرص على التوسع في دراسة القرار لأن عدم سداد القرض بمبلغ ضخم قد يؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف .

5.3.2 أنواع الائتمان المصرفي : (مباركي وبتيش، 2018 : 10)

1.5.3.2 وفقا للضمان المقدم :

- أ- **الائتمان بالضمانات الشخصية (مضمونة)** : يعرف الضمان الشخصي عادة بانه التزام شخصي او اكثر بالوفاء بالتزامات المدين تجاه الدائن المصرف اي انه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن، قد يكون هذا الطرف شخصا او مجموعة.

- ب- **الائتمان بالضمانات المادية** : تتعدد انواع هذا النوع من الائتمان وفقا لنوع الضمان المقدم لتغطية المخاطر التي تكتنفه وأن كان لكل منها عوامل تحكمه يجب اخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار الائتماني.

2.5.3.2 وفقا للمدة الممنوح عنها الائتمان : (كريم ، 2019 : 240)

- أ. **الائتمان قصيرة الاجل** : والذي تتراوح مدته بين (30) يوما ولا يزيد عن عام واحد، وهو في العادة يستخدم من قبل مقترض لسد النقص في راس المال العامل لمواجهة نفقات جارية للمشاريع خاصة بالشركات والذي يتسم بانخفاض حجم الفائدة نظرا لقصر المدة.
- ب. **الائتمان متوسط الاجل** : وتتراوح مدة هذا النوع بين سنة وخمسة سنوات على الاكثر ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي.
- ج. **الائتمان طويل الاجل** : والذي تزيد مدته اكثر من خمسة سنوات، ويستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية وشراء الاصول الثابتة، ويميز هذا النوع بزيادة المخاطرة وسعر الفائدة عليه .

3.5.3.2 وفقا للغرض المستخدم فيه : وينقسم إلى : (زهرة، 2017 : 29)

- أ- الائتمان الاستثماري : هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه المصارف لتمويل شراء الاصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالاراضي والمباني والمعدات والاليات الثقيلة .
- ب- الائتمان التجاري: قد يكون الغرض من حصول الجهة الطالبة على القرض تجاريا، فتستخدم الجهة الطالبة للقرض لتمويل راس المال العامل كشراء موادخام او دفع الرواتب او سداد التزامات قصيرة الاجل .
- ج- الائتمان الاستهلاكي: يتعلق الائتمان الاستهلاكي بتمويل احتياجات الافراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات او غسالات او افران غاز او اجهزة حاسوب شخصية .

4.5.3.2 وفقا للقطاعات الاقتصادية المستفيدة :

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام : (عفانة ، 2018 : 24)

- أ. الائتمان الخاص : وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا او الشركة او المؤسسة ، اي ان متلقي الائتمان هو احد افراد قانون خاص، سواء كان فردا طبيعيا او شخصية اعتبارية .
- ب. الائتمان العام : وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة او شخصا معنويا من شخصيتها ، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات .

المبحث الثالث : الإطار العملي للبحث

1.3 اختبار ثبات الاستبانة (Reliability): يقصد بثبات الاستبانة ان هذه الأداة تعطي نفس النتائج فيما لو طبقت عدة مرات على المجتمع نفسه، و عينة البحث، أي ألا يكون هناك إختلاف كبير في النتائج خلال مدة زمنية محددة ، و تحت الظروف والشروط نفسها، وذلك على النحو الآتي:

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

تم استخدام ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبان، تم تحليل مدى توفر الثبات الداخلي (المصدقية) في استبانة الدراسة الذي يبين قوة الترابط او التماسك بين فقرات الاستبانة، وتعد قيم معامل (ألفا كرونباخ) مقبولة إحصائيا عندما تكون هذه القيم مساوية أو أكبر من (0.60) على وجه التحديد في البحوث الإدارية والمحاسبية ووفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات الفا كرونباخ	معامل الصدق
المتغير الاول	تقييم رأس المال المالي	10	0.79
المتغير الثاني	قيود مخاطر السيولة المصرفية	10	0.80

0.91	0.83	10	اتخاذ القرارات الإنتمانية	المتغير الثالث
0.96	0.92	30	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

إن الجدول (1): يبين قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ومعامل الصدق، حيث يتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل المتغيرات والابعاد، وتتراوح ما بين (0.83-0.79) لكل متغير من متغيرات الاستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الاستبانة جميعها (0.92) وهذا يعني أن معامل ثبات الاستبانة مرتفعة وتعد مقبولة بمستوى جيد جدا من الناحيتين الإحصائية والمحاسبية، وكذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل متغير من متغيرات الاستبانة على حدة، وتراوح ما بين (0.91 – 0.89)، وكذلك كانت قيمة الصدق لمتغيرات الاستبانة جميعها (0.96) وهذا يعني أن معامل صدق الاستبانة مرتفع وتعد مقبولة بمستوى عالي.

2.3 الإحصاء الوصفي:

أ - تحليل المعلومات الشخصية الخاصة بعينة البحث:

تتناول هذه الفقرة البيانات المتعلقة بالمستجيبين عن أسئلة الاستبانة بهدف التأكد من امكانية الاعتماد على اجاباتهم، وتعزيز الثقة بالنتائج التي تم التوصل اليها. ويتكون ذلك من ستة فقرات، ويمكن توضيح خصائص و سمات عينة البحث والبيانات الخاصة بالمجيب من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الديمغرافية

المتغير	فئة	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	68	43.6
	أنثى	88	56.4
العمر	20 – 30 سنة	50	32.1
	31 – 40 سنة	57	36.5
	41 – 50 سنة	20	12.8
	أكثر من 50 سنة	29	18.6
المؤهل العلمي	دبلوم	42	26.9
	بكالوريوس	102	65.4
	ماجستير	7	4.5
	دكتوراه	5	3.2
الخبرة العملية	أقل من 10 سنوات	71	45.5

32.7	51	11 - 20 سنة	
12.8	20	21 - 30 سنة	
5.8	9	31 - 40 سنة	
3.2	5	أكثر من 40 سنة	
23.1	36	إدارة أعمال	التخصص العلمي
19.2	30	العلوم المالية والمصرفية	
42.9	67	محاسبة	
4.5	7	الأقتصاد	
5.1	8	إدارة المصارف	
5.1	8	دورات العلمية	
5.8	9	مدير المصرف	المستوى الوظيفي
2.6	4	عضو مجلس الإدارة	
1.3	2	المستشار المالي	
5.1	8	المدير المالي	
17.3	27	الموظف المالي	
7.1	11	المدقق الداخلي	
0.6	1	مدير المخاطر المالي	
0.6	1	مراقبة الامتثال	
59.6	93	أخرى	
100	156	مجموع	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ بأن النسبة الأكبر من المستجوبين في عينة البحث حسب متغير الجنس كانوا من الإناث وبنسبة (56.4%)، أما الذكور فكانت بنسبة (43.6%)، وهذا يشير الى أن العينة المبحوثة تعتمد على الإناث في أداء أعمالها حسب طبيعة العمل وصعوبته، وايضا نلاحظ بأن أعلى نسبة من أفراد عينة البحث تقع أعمارهم من ضمن الفئات العمرية (من 31 سنة الى 40 سنة)، إذ بلغت نسبتهم (36.5%) وأدنى نسبة هي الفئة العمرية (41 الى 50 سنة) إذ بلغت نسبتها (12.8%) من أفراد عينة البحث، وايضا نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة البحث هم من المختصين الذين يحملون شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم (102) فردا وبنسبة (65.4%)، وأن أقلية أفراد عينة البحث هم من حملة شهادة الدكتوراه حيث بلغ عددهم (5) فردا وبنسبة (3.2%)، وايضا نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة البحث هم من خريجي قسم (المحاسبة) والبالغ عددهم (67) فردا وبنسبة (42.9%)، وهي نسبة

جيدة يمكن الإعتماد عليها في الوصول الى النتائج الإيجابية للبحث كون هذه الفئة أكثر معرفة دراية بموضوع البحث، وإن أقلية أفراد العينة هم من خريجي قسم (الأقتصاد) حسب العينة المبحوثة، إذ كانت نسبته (4.5%)، وايضا نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة البحث هم ممن لديهم خبرة عملية (اقل من 10 سنوات) وبنسبة (45.5%)، وكانت أقل نسبة هي (3.2%) لأفراد الذين لديهم خبرة عملية (اكثر من 40 سنة)، وايضا نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة البحث هم ممن لديهم الوظيفة الأخرى وبنسبة (59.6%)، وكانت أقل نسبة هي (0.6%) لأفراد الذين لديهم الوظيفة (مدير المخاطر المالي ومراقبة الامتثال).

ب- عرض و تحليل و مناقشة المعلومات الخاصة بمحاور الاستبانة:

في إطار المعالجة الإحصائية لبيانات الاستبانة، استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي المكون من خمس درجات، ولما كانت استبانة الدراسة معتمدة على مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة - لا أوافق بشدة) فإن هناك خمس فئات تنتمي إليها المتوسطات الحسابية، وتحدد الفئة بوساطة إيجاد طول المدى (4=1-5) ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات (5) أي (0.80 = 5/4) وبعد ذلك يضاف (0.80) إلى الحد الأدنى للمقياس (1) أو يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5)، وتكون الفئات كالآتي:

1.80-1.00 منخفض جداً

2.60-1.81 منخفض

3.40-2.61 معتدل

4.20-3.41 مرتفع

5.00-4.21 مرتفع جداً

بعد ان تم احساب التكرارات و النسب المئوية، والأهمية النسبية لاستجابات أفراد عينة البحث من أجل تحديد قوة كل فقرة في المحور و أهميتها بالنسبة للمحور. و كذلك احتساب الوسط الحسابي لتحديد اتجاه الفقرات، وتم إيجاد الانحراف المعياري بهدف عرض التشتت في إستجابات عينة البحث في كل فقرة. ويتم تفسير الاستجابات في ضوء الأهمية النسبية والوسط الحسابي، بحيث تكون الفقرة إيجابية أي بمعنى (أن أفراد العينة يوافقون على محتواها) إذا كانت الأهمية النسبية أكبر من (60%)، والوسط الحسابي أكبر من الوسط الفرضي الذي يساوي 3 (الوسط الفرضي = 5 أتفق بشدة + 4 أتفق + 3 محايد + 2 لا أتفق + 1 لا أتفق بشدة/5=3)، وتكون الفقرات سلبية بمعنى (أن أفراد العينة على لإوافقون على محتواها) إذا كان الأهمية النسبية أقل من (60%)، والوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وهذا يطبق على فقرات الاستبانة جميعها. ومن هذا المنطلق يتناول هذا الجزء عرضاً او تحليلاً للمعلومات الخاصة بمتغيرات البحث وهي:

1- عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بفقرات المتغير الأول

تم حساب التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والأهمية النسبية والترتيب واتجاه الفقرات لاستجابات افراد عينة البحث للمتغير الأول (تقييم رأس المال المالي). وقد أظهرت البيانات الوصفية الخاصة بإجابات العينة النتائج الآتية:

الجدول (3)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير تقييم رأس المال المالي

المحاور	لا اتفق بشدة العدد %	لا اتفق العدد %	محايد العدد %	اتفق العدد %	اتفق بشدة العدد %	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اهمية نسبيه
x1	2	14	25	81	34	3.84	0.91	23.76	76.79
	1.3	9	16	51.9	21.8				
x2	1	2	25	89	39	54.0	0.72	17.84	80.90
	0.6	1.3	16	57.1	25				
x3	0	12	47	73	24	3.70	0.82	22.24	73.97
	0	7.7	30.1	46.8	15.4				
x4	2	8	19	79	48	4.04	0.87	21.45	80.90
	1.3	5.1	12.2	50.6	30.8				
x5	4	4	38	83	27	3.80	0.85	22.25	76.03
	2.6	2.6	24.4	53.2	17.3				
x6	2	5	27	86	36	3.96	0.81	20.38	79.10
	1.3	3.2	17.3	55.1	23.1				
x7	2	8	46	75	25	3.72	0.84	22.53	74.49
	1.3	5.1	29.5	48.1	16				
x8	1	8	24	88	35	3.95	0.80	20.30	78.97
	0.6	5.1	15.4	56.4	22.4				
x9	1	8	23	80	44	4.01	0.83	20.80	80.26
	0.6	5.1	14.7	51.3	28.2				
x10	3	6	27	90	30	3.88	0.83	21.28	77.69
	1.9	3.8	17.3	57.7	19.2				
مجموع	18	75	301	824	342	3.90	0.49	12.54	77.91
	1.15	4.81	19.29	52.82	21.92				

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

يتضح من الجدول (3)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لكل الفقرات المتعلقة بالمتغير الاول (تقييم رأس المال المالي)، أن قيمة الوسط الحسابي على المستوى العام لهذا المتغير بلغت (3.90) والانحراف المعياري بلغ (0.49) ومعامل الاختلاف (12.54%) والأهمية النسبية لهذا المتغير تساوي (77.91%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (اتفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)،

وهذا يدل على موافقة أفراد عينة البحث على تقييم رأس المال المالي وان هذا التطبيق له اهمية كبيرة في سير العمليات التشغيلية في المصارف. بحيث أن نسبة (74.74%) من آراء العينة كان عند مستوى (اتفق وأتفق بشدة)، كما وأن نسبة (19.29%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (5.96%) من آراء العينة كان عند مستوى (لا اتفق ولا أتفق بشدة). أما بالنسبة لكل سؤال على حدة ضمن هذا المتغير فيمكن تلخيص شرحه في الآتي: بالنسبة للفقرة (X2) التي تتناول (يحافظ المصرف على الخبرات المتراكمة من اجل تطوير مهارات الموظفين بشكل مستمر بخصوص الجانب المالي)، تظهر أن أعلى قيمة للوسط الحسابي بلغت (4.05) ويلاحظ انها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3) وهذا يعني الاتفاق عليها، أما بالنسبة للانحراف المعياري بلغ (0.72) ومعامل الاختلاف (17.84%)، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (82.10%) عند مستوى (اتفق وأتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وكما أن نسبة (16%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (1.90%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق بشدة). وأيضاً بالنسبة للفقرة (X4) التي تتناول (تطور المصرف إعادة تنظيم نفسه بشكل مستمر بما يتناسب مع البحث والتطوير في المجالين الماليين والاقتصاديين)، الأهمية النسبية لها بلغت (80.90) وتمثل أعلى قيمة بعد الفقرة (X2)، حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.04) وهذا يعني موافقة أفراد عينة البحث لأنها أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وقيمة الانحراف المعياري بلغت (0.87) ومعامل الاختلاف (21.45%)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (81.40%) عند مستوى (اتفق وأتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، ونسبة (12.2%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (6.40%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق بشدة). وهكذا لل فقرات الأخرى بنفس الترتيب للفقرتين السابقتين في ضوء أعلى نسبة للوسط الحسابي الى أقل نسبة وكذلك يجب الإشارة بالانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، فهناك اتفاق عليها في كل هذه الفقرات.

2- عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بفقرات المتغير الثاني:

سيتم احتساب التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والأهمية النسبية والترتيب واتجاه الفقرات لإستجابات افراد عينة البحث للمتغير الثاني (قيود مخاطر السيولة المصرفية) وذلك على النحو الآتي:-

الجدول (4)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير قيود مخاطر السيولة المصرفية

المحاور	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اهميه نسبيه
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
	%	%	%	%	%				
y1	0	4	9	83	60	4.28	0.69	16.07	85.51

				38.4	53.2	5.8	2.6	0	
80.13	20.93	0.84	4.01	46	72	33	3	2	y2
				29.5	46.2	21.2	1.9	1.3	
80.51	20.14	0.81	4.03	46	74	31	4	1	y3
				29.5	47.4	19.9	2.6	0.6	
78.72	20.14	0.79	3.94	37	79	33	7	0	y4
				23.7	50.6	21.2	4.5	0	
79.36	20.73	0.82	3.97	40	80	28	7	1	y5
				25.6	51.3	17.9	4.5	0.6	
82.31	18.71	0.77	4.12	50	79	23	3	1	y6
				32.1	50.6	14.7	1.9	0.6	
77.95	23.35	0.91	3.90	40	74	31	8	3	y7
				25.6	47.4	19.9	5.1	1.9	
81.67	20.24	0.83	4.08	51	74	26	3	2	y8
				32.7	47.4	16.7	1.9	1.3	
83.08	15.98	0.66	4.15	46	90	18	2	0	y9
				29.5	57.7	11.5	1.3	0	
80.00	25.08	1.00	4.00	53	69	21	7	6	y10
				34	44.2	13.5	4.5	3.8	
80.92	12.00	0.49	4.05	469	774	253	48	16	مجموع
				30.06	49.62	16.22	3.08	1.02	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

يتضح من الجدول (4)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لكل الفقرات المتعلقة بالمتغير الثاني (قيود مخاطر السيولة المصرفية)، أن قيمة الوسط الحسابي على المستوى العام لهذا المتغير بلغ (4.05) والانحراف المعياري لها بلغ (0.49) ونسبة معامل الاختلاف (12.0%) والأهمية النسبية تساوي (80.92%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (اتفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة البحث على ان قيود مخاطر السيولة المصرفية له دور كبير في هذه الدراسة بحيث ان نسبة (79.68%) من آراء أفراد العينة كان عند مستوى (اتفق أتفق بشدة)، كما وأن نسبة (16.22%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (4.10%) عند مستوى

(لا اتفق ولا اتفق بشدة). أما بالنسبة لكل سؤال على حدة ضمن هذا المتغير، فيمكن تلخيص شرحه في الآتي: بالنسبة للفقرة (Y1) التي تتناول (تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى المصرف لمعرفة قدرة المصرف على توفير النقد بسرعة)، يلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي كانت (4.28) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وبلغت الأهمية النسبية للفقرة (85.51%) مما يعني اتفاق أفراد العينة على مضمون الفقرة. أما بالنسبة للانحراف المعياري بلغ (0.69) ومعامل الاختلاف (16.07%)، وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (91.60%) عند مستوى (اتفق واتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، وكما أن نسبة (5.8%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (2.6%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق بشدة).

وبالنسبة للفقرة (Y9) التي تتناول (تطبيق معايير مخاطر السيولة مما يدل على أهمية الالتزام بالعوامل الاقتصادية التي طالب بها البنك المركزي العراقي)، وهي أعلى قيمة بعد الفقرة (Y1)، يلاحظ ان قيمة الوسط الحسابي كانت (4.15) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وبلغت الأهمية النسبية للفقرة (83.08%) مما يعني اتفاق أفراد العينة على مضمون الفقرة. أما بالنسبة لقيمة الانحراف المعياري بلغت (0.66) ومعامل الاختلاف (15.98%)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (87.20%) عند مستوى (اتفق واتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، ونسبة (11.5%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، كما وان نسبة (1.3%) عند مستوى (لا أتفق ولا اتفق بشدة). وهكذا لل فقرات الأخرى بنفس الترتيب لل فقرتين السابقتين في ضوء أعلى نسبة للوسط الحسابي الى أقل نسبة وكذلك يجب الإشارة بالانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، فهناك اتفاق عليها في كل هذه الفقرات.

3- عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بفقرات المتغير الثالث:

سيتم احتساب التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والأهمية النسبية والترتيب واتجاه الفقرات لإستجابات افراد عينة البحث للمتغير الثاني (اتخاذ القرارات الإنتمانية) وذلك على النحو الآتي:-

الجدول (5)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات المتغير اتخاذ القرارات الإنتمانية

المحاور	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اهمية نسبيه					
										العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
										%	%	%	%	%
z1	0	3	12	86	55	4.24	0.67	15.89	84.74					
	0	1.9	7.7	55.1	35.3									
z2	3	2	33	78	40	3.96	0.83	21.05	79.23					
	1.9	1.3	21.2	50	25.6									
z3	2	2	15	81	56	4.20	0.77	18.23	83.97					

				35.9	51.9	9.6	1.3	1.3	
76.79	24.66	0.95	3.84	39	71	30	14	2	z4
				25	45.5	19.2	9	1.3	
78.72	19.93	0.78	3.94	32	91	26	5	2	z5
				20.5	58.3	16.7	3.2	1.3	
81.03	20.37	0.83	4.05	47	78	25	4	2	z6
				30.1	50	16	2.6	1.3	
77.31	21.61	0.84	3.87	34	77	36	8	1	z7
				21.8	49.4	23.1	5.1	0.6	
76.03	23.42	0.89	3.80	33	72	41	7	3	z8
				21.2	46.2	26.3	4.5	1.9	
82.18	16.22	0.68	4.22	54	84	0	17	1	z9
				34.6	53.8	0	10.9	0.6	
83.08	16.67	0.69	4.15	46	92	15	2	1	z10
				29.5	59	9.6	1.3	0.6	
80.31	12.41	0.50	4.03	436	810	233	64	17	مجموع
				27.95	51.92	14.94	4.10	1.09	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

يتضح من الجدول (5)، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة الاتفاق لكل الفقرات المتعلقة للمتغير الثالث (اتخاذ القرارات الإنتمانية)، أن قيمة الوسط الحسابي على مستوى العام لهذا المتغير بلغت (4.03) والانحراف المعياري البالغ (0.50) ومعامل الاختلاف (12.41%) والاهمية النسبية تساوي (80.31%)، والاتجاه العام لهذا المتغير ككل نحو (اتفق). وتبين أن الوسط الحسابي على المستوى العام في هذا المتغير أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3)، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة البحث على ان اتخاذ القرارات الإنتمانية له دور كبير في هذه الدراسة، إذ أن نسبة (79.87%) من استجابات العينة عند مستوى (اتفق واتفق بشدة)، كما وأن نسبة (14.94%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، وأن نسبة (5.19%) عند مستوى (لا اتفق ولا اتفق بشدة). أما بالنسبة لكل سؤال على حدة ضمن هذا المتغير يمكن تلخيص شرحه في الآتي: بالنسبة للفقرة (Z1) التي تتناول (أهمية استخدام التقارير المالية عند اتخاذ القرار الإنتماني)، تظهر أن أعلى قيمة للوسط الحسابي بلغت (4.24) وهي أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للمقياس (3) وهذا يعني أنفاق أفراد العينة عليها، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ (0.67) ومعامل الاختلاف (15.89%)،

وأشارت هذه الفقرة الى أن نسبة (90.40%) عند مستوى (أتفق واتفق بشدة) من إستجابات أفراد عينة البحث، كما وأن نسبة (7.7%) من أفراد عينة البحث غير متأكدين مما جاء فيها، كما وأن نسبة (1.9%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وأيضاً بالنسبة للفقرة (Z9) التي تتناول (توفير معلومات عن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية تكون رؤية مالية واضحة للمصرف تجاه استثماراتها الحالية والمستقبلية المساعدة لإتخاذ القرارات الانتمائية) وهي أعلى قيمة بعد الفقرة (Z1)، فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.22) وهي أكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يعني ان أفراد عينة البحث متفقين على ما جاء في الفقرة، وقيمة الانحراف المعياري بلغت (0.68) ومعامل الاختلاف (16.22%)، وأشارت هذه الفقرة إلى أن نسبة (88.40%) عند مستوى (أتفق واتفق بشدة) وفقاً لوجهة نظرهم، كما وأن نسبة (11.50%) عند مستوى (لا أتفق ولا أتفق بشدة). هكذا لل فقرات الاخرى بنفس الترتيب الفقرتين السابقتين في ضوء أعلى نسبة للوسط الحسابي الى أقل نسبة وكذلك يجب الإشارة بالانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، فهناك أتفاق عليها في كل هذه الفقرات.

3.3 اختبار الفرضيات الدراسية:

اولاً: اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على ان (المخاطرة هي الموقف المرتبط بوجود اختيار معين بين عدة بدائل مقترحة)، ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال هذين الخطوتين:

1. بالإشارة إلى نتائج الجدول رقم (4) المتضمن التكرارات والنسب المئوية والوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإستجابات أفراد عينة البحث عن فقرات المتغير الثاني، يظهر أن الوسط الحسابي العام للمتغير الثاني قد بلغ (4.05) وقيمتها أكبر من الوسط الفرضي للمقياس (3)، والأهمية النسبية الكلية للمتغير الثاني تساوي (80.92%) وقيمتها أكبر من (60%)، والانحراف المعياري بلغ (0.49) والذي هو أقل من (واحد صحيح).

وبناء على ما تقدم يتأكد لنا أن أفراد عينة البحث يرون ان بيئة العمل المحاسبي داعمة ومعززة، فضلاً عن توفر المقومات اللازمة للحصول على بيانات موضوعية وموثوقة عن درجة مخاطر.

2. احتوى المتغير الثاني على (10) فقرات تضمنت أسئلة المتغير، فاذا كانت نتيجة إتجاه إجابات الفقرات (أتفق واتفق بشدة) فان ذلك يعبر عن موافقة أفراد عينة البحث على (مخاطر السيولة المصرفية) لها اهمية. أما إذا كانت نتيجة إتجاه إجابات الفقرات (لا أتفق ولا أتفق بشدة) فهذا يعبر عن عدم موافقة أفراد عينة البحث على (مخاطر السيولة المصرفية).

وبالنظر إلى نتائج الجدول رقم (4) نرى أن نسبة (79.68%) من أفراد عينة البحث عند إتجاه (أتفق واتفق بشدة) في المتغير الثاني، مقابل نسبة (4.10%) من أفراد عينة البحث عند إتجاه (لا أتفق ولا أتفق بشدة). وهذا يشير إلى أن أكثرية أفراد عينة البحث تؤكد على وجود اهمية (لمخاطر السيولة المصرفية).

من خلال الخطوتين الواردة اعلاه فقد تحقق إثبات قبول الفرضية الأولى التي تنص على: (المخاطرة هي الموقف المرتبط بوجود اختيار معين بين عدة بدائل مقترحة).

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على (تقييم رأس المال المالي يؤدي الى اتخاذ قرارات رشيدة لمواجهة المخاطر). استخدم الباحثة معامل الارتباط (Correlation Coefficient) لمعرفة الارتباط بين متغيرات الاستبانة، وهنا نكون أمام احتمالين إذا كانت قيمة الإحتمالية لمعامل الارتباط اقل من مستوى معنوية ألفا (0.05)، ترفض الفرضية الصفرية (H0) وتقبل الفرضية البديلة (H1)، ويشير ذلك إلى وجود علاقة معنوية بين متغيرات الاستبانة. أما إذا كانت قيمة الإحتمالية لمعامل الارتباط أكبر من مستوى معنوية ألفا (0.05) فذلك معناه قبول الفرضية الصفرية والاشارة الى عدم وجود علاقة بين متغيرات الاستبانة، وذلك على النحو الآتي:

الجدول (6): نتائج الارتباط بين رأس المال المالي و اتخاذ القرارات الإئتمانية

اتخاذ القرارات الإئتمانية	المتغيرات	
0.638	مقدار العلاقة	رأس المال المالي
0.000	مستوى المعنوية	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

يتضح من الجدول (6)، مقدار العلاقة او الارتباط بين رأس المال المالي و اتخاذ القرارات الإئتمانية، ومستوى المعنوية المتعلقة بهذا الاختبار، وبما ان مقدار العلاقة بين المتغيرين يساوي (0.638) وبمستوى معنوية يساوي (0.000) وهو اقل من مستوى الدلالة الاحصائية الذي تم اعتماده لغايات هذا البحث وهو (0.05) ولذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، اي يوجد علاقة معنوية موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين رأس المال المالي و اتخاذ القرارات الإئتمانية. تم اختبار اثر رأس المال المالي على اتخاذ القرارات الإئتمانية: استخدم الباحثة تحليل الانحدار (Regression Analysis) لاختبار الدور لمتغيرات الاستبانة، وبناءا على نتائج تحليل الانحدار والتي اكدت على وجود تأثير معنوي لرأس المال المالي على اتخاذ القرارات الإئتمانية كما مبين في الجدول ادناه:

الجدول (7): نتائج اختبار دور رأس المال المالي على اتخاذ القرارات الإئتمانية

Beta معلمة	اختبار F		اختبار T		R ²	المتغير
	مستوى المعنوية	المحتسبة	مستوى المعنوية	المحتسبة		
6530.	0.000	105.67	0.000	10.28	41%	رأس المال المالي

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج تحليل SPSS v.28

من الجدول (7) يمكن تحديد التغيرات في اتخاذ القرارات كدالة لأثر المتغير (رأس المال المالي)، أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذو دلالة احصائية بين اتخاذ القرارات ورأس المال المالي، فقد بلغ معامل التحديد (R^2) (0.41)، اي ان ماقيمته (0.41) من التغيرات في اتخاذ القرارات ناتج عن التغير في رأس المال المالي حسب اراء المستجيبين في عينة البحث، وتؤكد معنوية هذا التأثير بقيمة F المحسوبة والتي بلغت (105.67)، وان قيمة (P-value) لهذا الاختبار يساوي (0.000) وهي اصغر من قيمة الدلالة الاحصائية، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:- " يوجد دور ذو دلالة احصائية بين رأس المال المالي و اتخاذ القرارات ، ومن خلال مقارنة قيمة المستوى المعنوي (P-value) مع قيمة الدلالة الاحصائية، نلاحظ ان قيمة t المحتسبة للمتغير المذكور يساوي (10.28) وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي للمتغير (رأس المال المالي على اتخاذ القرارات)، وبلغت درجة التأثير للمتغير المذكور (0.653)، حيث أنه كلما زاد رأس المال المالي بما نسبته مئة في المئة زاد اتخاذ القرارات بمقدار (65.3%).

ومن خلال هذه النتائج فقد تحقق إثبات قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن: " تقييم رأس المال المالي والاقتصادي يؤدي الى اتخاذ قرارات رشيدة لمواجهة المخاطر".

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بالجانب العملي وما تم التطرق اليه من خلال الإطار النظري توصلت الى العديد من الاستنتاجات، أهمها مايلي :-

- 1- ارتفاع نسبة النقد والإستثمارات الى اجمالي الموجودات يؤشر كذلك توفر نوع من الحماية الى المصارف من مخاطر السيولة ولكنه في الوقت نفسه يعني ان المصارف لا تمارس دورها في مجال الاقراض الذي يحقق لها عائد الأكبر .
- 2- يساهم الإلتزام المصرفي القيام باستثمارات جديدة بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والمزيد من المشاريع مما يرتبط في توفير فرص عمل جديدة وزيادة في الأرباح.
- 3- في أغلب مصارف العراق يكون الدخل من غير الفائدة يكاد يعادل دخل الإلتزام النقدي، هذا من خلال البيانات المنشورة، وقد تكون هناك مدخولات لمالكي المصارف التي تعكسها الحسابات من الأنشطة غير الإئتمانية.
- 4- تؤثر معدلات ملائمة رأس المال المصرفي على درجة الأمان المصرفي حيث يوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بينهما التي أظهرت الدراسة التحليلية .

5- ظهرت نتائج الدراسة عدم وجود اثر معنوي ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) لمؤشرات (نسب) مخاطر راس المال .

التوصيات

- من خلال ما توصلنا اليه في البحث ، نوصي ما يلي:-
- 1- من اجل زيادة عوائد المصارف من فوائد القروض يمكنها التوسع في منح القروض وبشروط ميسرة لقطاعات استثمارية مختارة بعناية .
 - 2- ضرورة استعمال مؤشرات السلامة المالية والتي تعد من اهم المؤشرات التي تساعد على تحديد مخاطر الائتمان وسعر الفائدة .
 - 3- من الضروري الإشارة الى ان الأنشطة غير الإقراضية، مثل اعتمادات التجارة الخارجية وخطابات الضمان بانواعها .
 - 4- ضرورة توفر اطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف، بحيث يغطي كافة المخاطر التي قد يتعرض لها.
 - 5- يقترح البحث القيام بالافصاح عن راس المال ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف.

قائمة المصادر

الترتيب يأتي بالشكل التالي:-

اولا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أنيسة، بغدادي ، (2017) ، " اثرالمخاطر المالية على الأداء المالي في المؤسسة - دراسة حالة مطاحن جبل عز الدين بوسعادة (2013 - 2015) " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر.
2. بركاني، سمية ، (2016) ، " إدارة المخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية - دراسة حالة وكلاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين البيضاء" ، رسالة ماجستير في علوم تسيير تخصص مالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
3. بشرى ، مهني ، (2020) ، " أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر.
4. خفاجي، مريم حفطي حمزة ، (2019) ، " تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض المؤشرات السيولة للمصارف ، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من (2005 - 2017) " ، رسالة ماجستيرفي العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق .
5. دفاص، فريزة ، (2016) ، " إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية ، دراسة حالة لعدد من البنوك الإسلامية" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر.

6. راجح ، شليق ، (2020) ، " أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000 - 2017) "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية ، الجزائر .
7. الزهراء ، زغاشو فاطمة، (2014) ، " إشكالية القروض المتعثرة - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50 "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
8. زهرة، لعروسي قرين ، (2017) ، " دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية - دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.
9. صورية، عاشوري ، (2020) ، " محددات كفاية رأس المال البنوك التجارية الجزائرية- دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2007-2017) "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.
10. صونيا، عتروس ، (2015) ، " أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، الجزائر.
11. عبدالهادي ، أحمد ، (2016) ، " دور معايير الجدارة الائتمانية للتمويل في عملية اتخاذ القرار الائتماني، دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة في سورية " ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين . الجمهورية العربية السورية .
12. عمر، عبدالله وحמידاتو، يحي وجديد، مصعب وغربي، أحمد شوقي ، (2017) ، " أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ، دراسة حالة لبنكي (البركة - الخليج الجزائر) للفترة 2009-2014 "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة ، الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر.
13. غانية، هيفاء ، (2015) ، " إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 - دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BAN, BDI, BEA)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر.
14. مباركي، إبتسام وبتيش، أسماء، (2018) ، " تحليل الائتمان المصرفي باستخدام النسب المالية المختارة" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة (2014-2016) "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.
15. المرسومي، مروج طاهر هذال ، (2017) ، "أثر مخاطر السيولة المصرفية و كفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية للمدة (2005-2014) - دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية"، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق .
16. نجار، حياة ، (2014) ، " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .

ثانيا: البحوث والدوريات والمؤتمرات

1. ادم، جعفر حسن البشير والمولي، ابراهيم فضل، (2014)، "معايير كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي"، السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (1)، ص (116).
2. الباز، ماجد مصطفى علي، (2018)، "إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة، أدلة من القطاع المصرفي المصري (2007 - 2016)" مصر: دار المنظومة، الرواد في قواعد المعلومات العربية، المجلد (22)، (2)، ص (80-132).
3. بلال، كيموش، (2016)، " مفهوم رأس المال ودوره في تحديد قواعد التقييم المحاسبي، وأثر ذلك على قياس الربح والإفصاح عنه"، الجزائر: مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، المجلد (2016)، العدد (20)، دولة النشر هولندا.
4. حمد، خلف محمد وناجي، أحمد فريد، (2017)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (52)،
5. السيد عبد الجواد، راضي، (2021)، "تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر"، مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد (10)، العدد (9)، ص (1-37).
6. عبدالقادر، لياز وعبد الحميد، بوخاري، (2020)، "تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال المؤشرات التحليل المالي - دراسة حالة بنك السلام الجزائري (2015 - 2018)"، الجزائر: مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1)، ص (223 - 239).
7. العبيدي، صبيحة برزان والمسلموي، جمال ناجي، (2020)، "تأثير تدقيق المخاطر المالية في ضوء تطبيق المعيار الدولي الإبلاغ المالي (IFRS) على قرارات الائتمان - بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري"، العراق: مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (12)، العدد (2).
8. العبيدي، علي محمود حسن ونوري، علي حسين، (2016)، "تأثير رأس المال المصرفي في التمويل الموجودة الثابتة، دراسة تطبيقية في عينة المصارف التجارية العراقية الخاصة"، العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (11)، العدد (36).
9. قرة فلاح، فاطمة بشير، (2018)، "أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"، الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدوريات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (39)، العدد (1)، ص (375-393).
10. كلاش، رميسة ونابلي، إلهام، (2021)، "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية-دراسة تطبيقية خلال فترة (2006 - 2018)"، الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (8)، العدد (3).
11. محمد، أمجد ابراهيم ادم، (2021)، "العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في قطاع المصرفي السعودي"، المملكة العربية السعودية: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (29)، العدد (3)، ص (35 - 59).

12. محمد، بن الدين ويونس، مونة ، (2018) ، "أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB"، الأردن: مجلة الحقيقة ، المجلد (16) ، العدد (4) ، ص (690 - 729) .
13. مريم ، بونيهي ، (2016) ، " الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية "، الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد (7) ، العدد (2) ، ص (215 - 228)
ثالثا : الكتب

1. الجميل، سرمد كوكب ، (2010) ، إدارة المؤسسات المالية ، دار الكتب والوثائق بغداد - الطبعة الأولى : الموصل ، العراق .
2. داود، علي سعد محمد، (2012) ، البنوك ومحافظ الاستثمار، مدخل دعم اتخاذ القرار ، دار التعليم الجامعي : ميامي الاسكندرية، مصر.
3. الشمري، صادق راشد، (2018) ، إدارة العمليات المصرفية : مداخل والتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع : عمان ، الأردن.
4. الشمري، صادق راشد و نعمة، نغم حسين ، (2016) ، إدارة المصارف وجودة الخدمة المصرفية، مداخل والتطبيقات، الاتحاد المصارف العربية : جامعة نهرين ، العراق.
5. عثمان، محمد داود، (2013) ، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، دار الفكر ناشرون وموزعون : عمان ، الأردن.
6. عفانة، محمد كمال ، (2018) ، إدارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية : عمان ، الأردن .

First: Periodicals. Conferences and Studies

1. Drehmann, M. & Nikolaou, K. (2010). " Funding Liquidity Risk: Definition And Measurement".
2. Hoseininssaab, E. Yavari, K. & Mehregan, N. & Khoshsima, R. (2012). Effects Of Risk Parameters (Credit, Operational, Liquidity And Market Risk) On Banking System Efficiency (Studying 15 Top Banks Of Iran's). Journal Of Basic And Applied Scientific Research, Volume 2, Issue 6.
3. Jarmila, C. (2012) . "Determinants of Financial Capital Use Review of theories and implications for rural businesses" Article: No. 19, February, 2012, Factor Markets (www.factormarkets.eu) and CEPS (www.ceps.eu) websites ISBN 978-94-6138-190-3.
4. Yoshimura, K. (2013) "maintenance defined in constant purchasing power unit" IFRS Interpretations Committee Meeting : IFRS Interpretations Committee Meeting, IAS 29 - Applicability of the financial capital maintenance in constant purchasing power units Page 4, www.isc.gov.iq.

Second: Internet

1. Foster, Johan Milamy. (2011). www.stringfixer.com. Access date 17/3/2011.
2. Heba, Saeed. (2021), www.mawdoo3.com. Access date 20/9/2021.
3. James P. Spillane, Tim Hallett, John B. (2009). "Forms of Capital and the Construction of Leadership: Instructional Leadership in Urban Elementary Schools Author", <http://www.jstor.org/stable/3090258> Accessed: 12/10/2009, www.encyclopedia.com.
4. Muta, H. (2021). www.ar.campwaltblog.com.
5. Robert, C. Kelly. (2021) "what is financial capital", www.thebalancemoney.com. 3305825

"كاريگهري سهرمایه‌ی دارایی له ژیر رؤشنایی سنووردارکردنی مهترسی نه ختینه‌ی بانکی و په‌نگدانه‌وهی له سه‌ر برپاره‌کانی قه‌رزدان" تویژینه‌وهیه‌کی راپرسیه بو نمونه‌یه‌ک له بانکه کاريپکراوه‌کان له پاریزگای سلیمانی

پوخته

تویژینه‌وه‌که ئامانجی نه‌وه‌یه که بانکه‌کان توانای گه‌وره‌یان هه‌یه بو گواستنه‌وه و جوولاندنی پاره له نیوان که‌رته جیا‌جیا‌کاندا به شیوه‌یه‌ک که بتوانن په‌ره بدن به و که‌رتانه و بینه هۆی به‌رزکردنه‌وه و پیشکه‌وتنیان، ئه‌مه‌ش پالنه‌ریک بوو بو هه‌ندیک له حکوومه‌ته‌کان بو نه‌وه‌ی گرنگیه‌کی تایبه‌ت به کاری بانکی بدن له ریگه‌ی پالشتیکردنی به و یاسایانه‌ی که په‌وتی کارکردن تیییدا و هه‌روه‌ها په‌ره‌پیدانی متمانه‌ی تاکه‌کان پیی مسوگه‌ر ده‌که‌ن.. لیکۆلینه‌وه له گرنگی بانکه‌کان ته‌نها له سه‌ر حکومه‌ته‌کان نه‌بوو، به‌لکو ژماره‌یه‌کی به‌رچاو له تویژه‌ران کاریان له سه‌ر زانینی کاريگه‌ریه‌ه‌راسته‌وخۆ و ناراسته‌وخۆکانی چال‌دکیه‌ه‌جوراوجوره

بانكىه كان له سهر ئابوورى كرد. له كاتىكدا ژماره يه ك تويزه رى دىكه پوو بان كرده ئه وهى كه لىكؤلئنه وه له كارىگه رى سىاسه ت و ستراتىزىيه جىاوازه كان بكهن كه په سه ندىراوه له لايهن بانكه كانه وه له سهر ئه داي ئه و بانكه، ئه مه ش زؤر گرنگه چونكه ناتوانرئىت كه رتىكى بانكى گه شه سه ندوو دابمه زرىئرئىت به بئ ئه وهى بانكى گه شه سه ندوو مان هه بىت، و سىاسه ته كانىان و ستراتىزىيه كانىان له سهر بنه ما دروسته كان دابمه زرىئن، كه به ناچارى په نگدانه وهى ده بىت له سهر پئوه ره جىاوازه كانى ئه داي كار كردنىان، تويزئنه وه كه گه يشته ئه و ئه نجامانهى كه رىزهى گونجاوى سه رمایه ي بانكى كارىگه رى له سهر پله ي ئاسايشى بانكى هه يه، به و پئيه ي په يوه ندىيه كى ئه رىنى و گرنگىيه كى ئامارى له نىوانىاندا هه يه، كه ئه مه ش تويزئنه وه شىكارىيه كهى ده رىخستوو، بؤيه له رىگه ي ده ره نجامه كانه وه تويزه ر پئشنىارى كردوو به پئوىستى به كار هئنانى پئوه ره كانى سه لامه تى داراىي كه په كىكه له گرنگترىن نىشانده ره كان و يارمه تىده ره بؤ ده ستنىشان كردنى مه ترسىيه كانى قه رز و رىزه ي سوود، هه ره ها پئوىستى دابىن كردنى چوارچىوه يه كى په كگرتوو و كارىگه ر بؤ به رىوه بردنى مه ترسىيه كان له هه موو بانكه كاندا، به جؤرىك كه هه موو ئه و مه ترسىانه بگرئته وه كه له وان هه به ركه وته ي بىت.

وشه سه ره كىيه كان: سه رمایه، سه رمایه ي داراىي، مه ترسى نه ختىنه يى بانكى، قه رزى بانكى، برباره كانى قه رزدان.

The impact of financial capital in regards of bank liquidity risk constraints and its reflection on lending decisions

An Exploratory study for a sample of operating banks in sulaimani province

Dr. Rizgar Ali Ahmed

Department of Accounting, College of Administration and Economic,
University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq

rizgar.ahmed@univsui.edu.iq

Shler Sharif Qadir

Department of Banking and Finance Science, College of commerce,
University of Sulaimani, Sulaimani, Kurdistan Region, Iraq

shler.qadir@univsul.edu.iq

Key words: *capital, financial capital, bank liquidity risks, bank credit, credit decisions.*

Abstract

The Research aims to show that banks have great potential to transfer and move money between different sectors in a way that can develop these sectors and promote their growth, which prompted some governments to pay special attention to banking by supporting it with rules that ensure the flow of work in it as well as the development of individual confidence in it. The study of the importance of banks was not only focused on governments, but a significant number of researchers worked on knowing the direct and indirect effects of various banking activities on the economy. While a number of other researchers turned to study the impact of different policies and strategies adopted by banks on the performance of that bank This is very important because we cannot establish a thriving banking sector without having thriving banks, and establishing their policies and strategies on basic principles, which



will inevitably reflect on its various performance indicators. The study concluded that the adequacy of bank capital affects the degree of bank security, as there is a positive and statistically significant relationship between them., Therefore, through the findings, the researcher suggested the need to use financial safety measures, which is one of the most important indicators to identify credit risks and interest rates, and the need to provide a unified and effective risk management framework in all banks be exposed to it.